ضم الأراضي العربية، من شأنها عرقلة الجهود الدولية الرامية لإيجاد حل عادل وشامل لأزمة الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية.

وقالت المنظمة في تقرير وزعته يوم ١٩٨١/٧/٦، في الأمم المتحدة، ان على إسرائيل الاسراع ببناء مستوطنات في الضفة الغربية وفي باقي الأراضي العربية المحتلة لسد الطريق أمام أي احتمال من شأنه إقامة دولة فلسطينية عليها. وأضاف التقرير ان أفضل وسيلة للاحتفاظ بالأرض، هي إقامة المستوطنات اليهودية عليها (**وفا**، ١٩٨١/٧/٣).

وفي المجال نفسه قال مناحيم بيغن في مقابلة له مع التلفاز الاسرائيلي، يوم ١٩٨١/٧/٨، رداً على سؤال حول استمرارية الاستيطان في الضفة الغربية: «يجب أن يصبح التركيز الآن على زيادة عدد المساكن والسكان في المستوطنات التي تمت إقامتها». وأضاف: «ربما نقيم هنا وهناك مستوطنات إضافية» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٧/٩). وعلى الصعيد العملي؛ شرعت سلطات الاستيطان، يوم ١٩٨١/٧/٩، بإقامة مستوطنة جديدة شمال بلدة بيرزيت في الضفة الغربية. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن أهالي البلدة قولهم، إن السلطات الاسرائيلية بدأت بأعمال تسوية الأراضي الواقعة شمال البلدة لإقامة المستوطنة فوقها، بعد أن صادرتها من أهالي قرى أم الصفا، وعجول، وعطارة. وكان أهالي هذه القرى قد تقدموا بشكوى لمحكمة العدل العليا احتجاجاً على مصادرة أراضيهم. وأضافت الوكالة، ان الجيش الاسرائيلي، صادر يوم ١٩٨١/٧/٩، أراضي مساحتها ٦٠ دونماً من أراضي أريحا لتوسيع مستوطنة فيرد يريحو بالقرب من البحر الميت (**وفا**، ١٩٨١/٧/١).

ومن جهة أخرى قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، التي اجتمعت في بداية شهر تموز (يوليو) الجاري، إقامة مستوطنتين جديدتين: بيت اريبه (ب) في تجمع نفيه تسوف (النبي صالح) شمال غرب رام الله، ويئير، على خرائب يئير القديمة (المستوطنة المعروفة باسم يئير حتى الآن تدعى معسكر يئير). كما أقرت، أيضاً، إسكان مستوطنين في مدينتي: معون وكرمل، جنوب جبل الخليل. وقد خصص لهاتين المستوطنتين نواتان من حركة غوش امونيم الاستيطانية (**هآرتس**، ١٩٨١/٧/١٠).

كما علم من قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية أن رئيس القسم، دروبلس، أقر في الآونة الأخيرة، شق طريق فرعية غير معبدة بين مستوطنة منحماش على طريق الون موريه وبين نفيه يعقوب. وهذه الطريق ستختصر المسافة بين غور الأردن والقدس عشرات الكيلو مترات. وقد أقر شق الطريق من قبل أوساط أمنية، وسينتهي العمل به خلال الأيام القريبة القادمة (**المصدر نفسه**).

كما ذكر أن المجلس الاقليمي، بنيامن، الذي يضم عدداً من المستوطنات في المنطقة الواقعة بين «يهودا» و«السامرة»، قد نقل مكاتبه قبل أسبوع إلى جبل الطويل بالقرب من البيرة. وكانت الصحف الاسرائيلية قد أشارت قبل أسبوع، إلى نية نقل المكاتب وإقامة مركز خدمات عامة في المكان، لكن أوساطاً أمنية نفت ذلك في حينه، إلا أن عملية نقل المكاتب وإقامة مركز الخدمات قد تمافعلياً، في حقيقة الأمر، بموافقة ومباركة وزارة الدفاع. وقد قدم الحكم العسكري للمستوطنين، خدمات مختلفة، تتضمن مد خطوط هاتف ومياه وكهرباء إلى المكان. وعلم أن المكاتب وحركة الخدمات العامة أقيمت على أراضٍ كانت تابعة في الماضي لبلدية القدس الشرقية، وتعتبر الآن من جانب الحكم العسكري أراضي دولة. وكان الحكم العسكري قد نشر، قبل بضعة أشهر، أمراً يمنع بموجبه سكان البيرة من البناء في المنطقة رغم أنه توجد بالقرب من المكان آلاف الدونمات التابعة لسكان البيرة ورام الله والتي صودرت لأسباب أمنية. وحسب أقوال المستوطنين فإن إقامة مركز الخدمات العامة في هذا المكان سيغلق «الفجوة» الاستيطانية بين القدس ورام الله (**دافار**، ١٩٨١/٧/٦).

وفي إطار إسكان المستوطنات المقامة، علم أنه بعد الانتهاء من إقامة مستوطنتي نيلي ومنحماس، إستوطنت نواة تابعة لحركة غوش امونيم في منحماس، أما مستوطنة نيلي فهي قيد الاسكان: كذلك هناك نواة دينية أقامت لعدة سنوات في